سورية أدانت الهجوم الإرهابي في الأهواز وأكدت أن رعاة الإرهاب في المنطقة لن يستطيعوا تحقيق مخططاتهم

الأسد معزياً روحاني: نقف معكم بكل قوتنا في وجه هذه الأعمال الإرهابية

وكالات

وجه الرئيس بشار الأسد، أمس، برقية لنظيره الإيراني حسن روحاني، أعرب فيها عن تعازيه الحارة بضحايا العمل الإرهابي المجرم الذي استهدف العرض العسكري في مدينة الأهواز الإيرانية، وأكد وقوف سورية بكل ما تملك من قوة في وجه هذه الأعمال الإرهابية.

وجاء في نص البرقية، بحسب وكالة «سانا» للأنباء: ببالغ الأسى تلقينا خبر الهجوم الإرهابي على العرض العسكري في مدينة الأهواز جنوب إيران وإنني إذ أعبر لكم وللشعب الإيراني الصديق باسمي شخصياً وباسم شعب الجمهورية العربية السورية عن أحر التعازي بوقوع ضحايا أبرياء فإننا أيضاً ندين وبأشد العبارات هذا العمل الإرهابي المجرم والجبان. وأضافت البرقية: لقد وقفت الجمهورية الإسلامية الإيرانية ضد الإرهاب في سورية كما أدانت الإرهاب على الساحة الدولية وكانت دائماً صادقة في موقفها المبدئي والحازم ضد الإرهاب التكفيري والإجرامي.

وتابعت البرقية: أؤكد لكم وللشعب الإيراني الصديق مجدداً أننا نقف معكم بكل ما نملك من قوة في وجه هذه الأعمال الإرهابية كما نأمل أن يفهم داعمو الإرهاب ومموله ومشجعوه أن هذا الخطر يهدد الأسرة الإنسانية جمعاء في كل مكان ونهيب بهم أن يراجعوا مواقفهم في دعم هذا الإرهاب في مناطق مختلفة من العالم.

حالة من الذعر والهلع بعد الهجوم الإرهابي على العرض العسكري في مدينة الأهواز جنوب إيران أمس (أ.ف.ب)

وفي السياق، قال مصدر رسمي في وزارة الخارجية والمغتربين في تصريح نقلته وكالة «سانا»: «تدين الجمهورية العربية السورية بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي استهدف العرض العسكري في مدينة الأهواز الإيرانية، وأدى إلى ارتقاء عدد من الشهداء وجرح آخرين». وأضاف المصدر: «إن الجمهورية العربية السورية إذ تعرب عن تعاطفها وتضامنها الكامل مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تؤكد مجدداً أن رعاة الإرهاب في المنطقة لن يستطيعوا تحقيق مخططاتهم عبر هذه الجرائم الدنيئة وأن الفشل المحتوم والهزيمة سيكونان مصير هذه المؤامرات». وشدد على أن سورية قيادة وحكومة وشعباً تتقدم بأحر التعازي وخالص المواساة إلى قيادة وحكومة وشعب الجمهورية الإسلامية الإيرانية وعائلات الضحايا الثكلى وتتمنى الشفاء العاجل للجرحى.

وذكرت وسائل إعلام إيرانية في وقت سابق من يوم أمس، أن أربعة إرهابيين تكفيريين قاموا بإطلاق النار من حديقة تقع بالقرب من مكان إقامة العرض العسكري على منصة الحضور، ما أدى إلى استشهاد عدد من الجنود المشاركين وإصابة آخرين. وارتفع عدد ضحايا الاعتداء الإرهابي إلى ٢٩ شهيداً بينهم ١٠ من القوات المسلحة وصحفي و٥٧ جريحاً.

وفي وقت لاحق أعلنت منظمة «الأهوازية» مسؤوليتها عن الاعتداء الإرهابي وفي الوقت نفسه تبنى تنظيم داعش الإرهابي عبر وكالة أعماق التابعة له الهجوم الذي استهدف عرضاً عسكرياً في مدينة الأحواز.

وفي المواقف الدولية أعلن الكرملين في بيان نقلته وكالة «سبوتنك» الروسية، أن الرئيس، فلاديمير بوتين، قدم لروحاني تعازيه في ضحايا هجوم مسلح استهدف عرضاً عسكرياً في مدينة الأهواز الإيرانية، مؤكداً استعداد موسكو لتطوير التعاون مع طهران في مكافحة الإرهاب.

واعتبر بوتين أن الاعتداء جريمة دامية تبعث الغضب، وقال: «نعول على معاقبة جميع المشاركين فيها».

من جانبها، أدانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «القيادة العامة» في بيان تلقت «الوطن» نسخة منه، الهجوم الإرهابي، وأكدت أن الإرهاب الممنهج الذي يشن على إيران يعبر عن إخفاق سياسة الاحتواء والتركيع التي تحاول أميركا وأدواتها فرضها على إيران.

بدوره استنكر النائب الأول لرئيس مجلس النواب العراقي، حسن كريم الكعبي، الهجوم الإرهابي في بيان نقله الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» وقال: «نحن نتعاطف مع أبناء جارتنا الجمهورية الإسلامية الإيرانية ونقف معهم بمصابهم ونتمنى أن يعم الأمن والسلام على جميع شعوب المعمورة».

الجيش ملتزم باتفاق سوتشي ويرد على الخروقات ويواصل دك الإرهابيين في الشمال

حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - وكالات

بينما لا يزال الجيش العربي السوري ملتزما بما نص عليه اتفاق سوتشي حول إدلب، إلا أنه لم يتوان في الرد على أي خروقات من قبل الميليشيات المسلحة، في تلك المنطقة، عبر إطلاقها القذائف الصاروخية على القرى الآمنة في سهل الغاب الغربي، وفي الوقت ذاته تابع مهامه في دك الإرهابيين.

وفي التفاصيل، استهدف الجيش براجمات الصواريخ تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي والميليشيات المسلحة المتحالفة معه في ريف حماة الشمالي وإدلب الجنوبي، وتحديداً في معركبة وأطراف اللطامنة ومحيط التمانعة، ما أدى إلى مقتل العديد من الإرهابيين وإصابة آخرين إصابات بالغة وتدمير عتادهم الحربي.

وبيَّن مصدر إعلامي لـ«الوطن»، أنه لا جديد في الوضع الميداني في ريفي حماة الشمالي وإدلب الجنوبي منذ إقرار اتفاق سوتشي، وأن الوحدات العسكرية العاملة في المنطقة المذكورة ملتزمة بما نص عليه الاتفاق المذكور من حيث «خفض التصعيد» في المناطق التي حددها بـ١٥ كم، ولكنها لا تتوانى في الرد على أي خروقات ترتكبها المجموعات المسلحة في تلك الأرياف بإطلاقها القذائف الصاروخية على القرى الآمنة في سهل الغاب الغربي.

إلى ذلك، وفي إطار الفوضى التي تعم مناطق وجود التنظيمات الإرهابية في إدلب، فقد ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن عبوة ناسفة انفجرت بالقرب من مدينة معرة النعمان بالقطاع الجنوبي من ريف إدلب، بينما انفجرت أخرى بالقرب من بلدة سرمين شمال شرق إدلب.

وفي الإطار ذاته، ذكرت صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي تابعة للمعارضة، أن «النصرة» اعتقلت المحامي ياسر السليم والناشط «عبد الحميد البيوش من دون معرفة الأسباب، بينما ذكر نشطاء، أن الاعتقال جاء على خلفية منشورات في «فيسبوك» طالب فيها السليم بعودة أهالي بلدتي الفوعة وكفريا بريف إدلب. وطالب نشطاء معارضون في محافظة إدلب «النصرة»، «بوقف هذه التصرفات غير المسؤولة، ووقف عمليات الاعتقال»، ودعوا «النصرة» لـ«مراجعة تصرفاتها وممارساتها».

على خط مواز، ذكرت المصادر، أن انفجارات عدة هزت القسم الغربي من مدينة حلب بعد منتصف ليل الجمعة السبت، ناجمة عن سقوط أكثر من ١٠ قذائف صاروخية على مناطق في حي شارع النيل وأطرافه ومحيطه والتي يسيطر عليها الجيش العربي السوري ، بينما جرت استهدافات متبادلة في محور جمعية الزهراء غرب مدينة حلب، بين قوات الجيش والقوى الرديفة لها من جهة، والتنظيمات الإرهابية من جهة أخرى. تأتي هذه الاشتباكات وعمليات الاستهداف، بعد الانفجارين العنيفين اللذين هزا مدينة حلب مساء الجمعة، واللذان وقعا في حي الحمدانية ومنطقة مشروع ٣ آلاف شقة، وتسببا بتصاعد أعمدة الدخان، وبأضرار مادية في مكان الانفجارين.

وبعد عمليات النهب والإتجار بالمعتقلين، أشعلت الممتلكات المستولى عليها في مدينة عفرين اقتتالاً جديداً بين الميليشيات المسلحة التابعة لأنقرة في الشمال، وفق مصادر إعلامية معارضة ذكرت ان اشتباكات وصفت بالعنيفة اندلعت بين الميليشيات المسلحة، إثر اقتتال داخلي جديد في منطقة عفرين الواقعة في القطاع الشمالي الغربي من ريف حلب، بين مجموعتين إحداهما تتبع لـ«الجبهة الشامية» والأخرى لـ«جيش الشرقية»، في حي الصناعة بوسط مدينة عفرين، حيث استمرت الاشتباكات لنحو ٣ ساعات بين الطرفين، ما تسبب بإصابة ٣ مسلحين على الأقل من الطرفين بجراح متفاوتة الخطورة.

من جهة أخرى، اعتقلت «قوات سورية الديمقراطية- قسد» المدعومة من قبل أميركا، ٥٩ شخصاً من قريتي القبة والجعدة بريف منبج شرقي حلب، بعد توجيه تهم مختلفة لهم. ووفق مواقع إلكترونية معارضة، فإن «قسد» فرضت حظرا للتجوال في القرى المذكورة بعد حملات الاعتقال، ورافق ذلك سرقة للمنازل والمحال التجارية للأهالي. ووفق المواقع، فقد حاول وجهاء القرى العربية التفاوض مع «قسد» للإفراج عن الأشخاص المعتقلين، وسط حالة احتقان كبيرة بين الأهالي على خلفية حملات الاعتقال المتكررة. واستولت «قسد» على مدينة منبج، في آب من العام الماضي، بدعم مباشر من الولايات المتحدة الأميركية. وتكررت التظاهرات ضدها في الأشهر الماضية، رفضًا لعمليات التجنيد الإجباري والاعتقالات التي تطول شباناً في المنطقة. وكانت أنقرة وواشنطن توصلتا إلى ما سمي «خريطة طريق» حول منبج، مطلع حزيران الماضي، لكن حتى اليوم لم يطبق أي بند من بنودها، ما عدا الدوريات التي تنفذها أميركا وتركيا في محيط منبج.

قولاً واحداً

سورية وبناء التوافقات

مازن بلال

تبدأ مشكلة اتفاقية إدلب بين روسيا وتركيا من نقطة مختلفة تماماً عن كل التفاصيل المتداولة، فنموذج هذا الاتفاق لا يحمل أي ربح أو خسارة بالمعنى المألوف لأنه في النهاية محاولة لفض اشتباك دولي وإقليمي، وتأكيد روسي أيضاً على الدور الخاص بـ«مجموعة أستانا»، ولكن الأزمة في أنه يحتاج إلى واقع خاص داخل سورية، وحتى في التصورات التي يمكن بناؤها لمسار الحل السياسي مستقبلاً، فالاتفاقات الدولية غالباً ما تتجاوز الكثير من الآثار الجانبية التي تظهر داخل المجتمعات، وتنحصر وظيفتها عموماً في تحديد المسؤوليات للدول المنخرطة في الصراع، على حين تبقى المسائل الأخرى مرهونة بتداعيات ما يحدث وباستيعاب المجتمع المعني بالاتفاق لما يجري.

ما حدث في سوتشي هو اتفاق أدى لمواقف وتحليلات سورية ولكنه لم ينعكس على مجمل التفكير السياسي السوري، فمثل هذه الاتفاقيات لا تحتاج لطرف مواقف القوى منها لأنها وقعت أساساً من دون استشارتها، وربما يؤدي فهم السياق العام للتفاهمات الروسية – التركية إلى التعامل بشكل مختلف مع أي حالة دولية مشابهة بشأن سورية، فنحن أمام مجموعة من الإجراءات الدولية بما فيها جولات التفاوض في جنيف تضعنا أمام مسألتين:

– الأولى أن الأفكار الدولية بشأن الأزمة السورية غير معنية بأي حل إلا بقدر ما يوفره هذا الحل من إعادة توزيع للقوة بين دول المنطقة لضمان توازن جديد، وحتى اليوم هذا الأمر لم يتم؛ وحدث ما هو غير متوقع من تمركز للقوة في سورية عبر روسيا وإيران بالدرجة الأولى.

حتى الآن لا يمكن لواشنطن وموسكو ضمان أي توازن جديد، وهو ما يؤدي إلى تصعيد دولي يمنع وجود رابح أو خاسر في المنطقة على الصعيد الدولي، ورغم أن ميزان القوة مختل لمصلحة روسيا، إلا أن هذا الأمر متأرجح ولا يمنح أي أفضلية لأي قوة إقليمية بما فيها «إسرائيل» كي تأخذ زمام المبادرة في التعامل المباشر مع أزمات شرقي المتوسط.

– المسألة الثانية هي التعزيز السياسي لجميع القوى الإقليمية، فالأرجحية العسكرية تحتاج في النهاية لأرضية سياسية للاستقرار، وهذا الأمر لا يتوفر إقليمياً على الأقل فكل الدول لديها صراعات مختلفة ومزمنة.

عمليا فإن إيران وتركيا كقوتين أساسيتين لديهما الكثير من التناقضات الداخلية التي تمنع اعتمادهما للتوازن الإقليمي من الولايات المتحدة على الأقل، على حين تعمد واشنطن لتعزيز الواقع السياسي لـ«إسرائيل» من خلال إضعاف الجانب الفلسطيني بشكل واضح وتقديم مساحات إضافية للقيادات «الإسرائيلية»، ورغم ذلك فإن إمكانية تأمين أرجحية قوية لـ«تل أبيب» لا تزال صعبة نتيجة الاضطراب العام في المنطقة.

إن هذه المعادلة الإقليمية المتأرجحة تجعل من اتفاق إدلب محاولة للرهان على قدرة المسارات التوافقية على تحقيق توازن مختلف، وسواء نجحت موسكو وأنقرة في ذلك أم فشلتا فإن مسألة الأرضية السياسية ستبقى ضرورية، والرهان سيتجه نحو العلاقات الداخلية بدلا من الاتفاقات الدولية، وهذا ما يجعل الداخل السوري أكثر ضرورة من أي وقت مضى، فالقدرة السياسية هي الأساس لخلق التوازن الداخلي قبل أي شأن خارجي.

السياق السياسي لما حدث في سوتشي يضع الاحتمال السياسي أولاً، ويدفع الاستحقاق باتجاه القوى السورية بالدرجة الأولى للتعامل مع التوازن الداخلي وبناء علاقات سياسية فيما بينها كأولوية، فليس مهما إبداء المواقف والتعامل مع موسكو من منطلق الثقة؛ فتعقيدات الاتفاقات الدولية تحتاج لـ«هندسة» البنية السياسية السورية كي تحقق مصالحها وفق سياق جديد مختلف كليا عن بدايات الأزمة.

رعاة «أستانا» سيبحثونه في نيويورك

الإرهابيون يصرون على رفض «اتفاق إدلب»

الوطن - وكالات

أصر الإرهابيون المنتشرون في شمال غرب البلاد على رفض ما بات يعرف بـ«اتفاق إدلب» بعد تأكيد روسي أن الاتفاق «مرحلي» ويهدف لاجتثاث تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي.

وينص الاتفاق الذي تم الإعلان عنه الإثنين الماضي عقب قمة بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان في مدينة سوتشي الروسية على إقامة منطقة منزوعة السلاح في محافظة إدلب بحلول منتصف الشهر المقبل.

وعقب إعلان الاتفاق أعلنت قيادات في «جبهة النصرة» وتنظيمات «حراس الدين» (فرع تنظيم القاعدة الجديد في سورية) و«أنصار التوحيد» و«أنصار الدين» و«أنصار الله» و«تجمع الفرقان» و«جند القوقاز» برفقة تنظيمات جهادية أخرى رفضها الانسحاب من خطوط التماس مع قوات الجيش الممتدة من جسر الشغور إلى ريف إدلب الشرقي مروراً بريف حماة الشمالي وريف إدلب الجنوبي الشرقي.

وكان من بين قيادات «النصرة» الرافضة للاتفاق الشرعيين المصريين «أبو اليقظان المصري» و«أبو الفتح الفرغلي»، إلى جانب الإرهابي العراقي «أبو مارية القحطاني»، ورئيس المكتب السياسي السابق لـ«النصرة» المعروف باسم زيد العطار. ويوم أمس انضم لهم المتزعم المصري في «هيئة تحرير الشام» الواجهة الحالية لـ«النصرة»، «أبو اليقظان المصري».

وفي تسجيل مصور نشره عبر «تلغرام» أمس، رفض المصري الانسحاب من المنطقة العازلة المتفق عليها بعرض ٢٥ كيلومتراً، وقال «كيف نفرط في نقاط رباط أصبح الآن كثير منها قلاعاً عسكرية بعرق الشباب»، معتبراً أن الانسحاب من المنطقة العازلة يعني التراجع إلى مدينة خان شيخون جنوباً، وإلى سراقب من الجهة الشرقية وجسر الشغور غرباً.

وقال: إن خطوط التماس مع «النظام» تنتهي بإنشاء المنطقة العازلة وبالتالي «إنهاء الجهاد»، مهدداً «هذا لن يكون، ودونه ضرب الرقاب».

ويعتبر «أبو اليقظان»، واسمه محمد ناجي، حالياً أحد أبرز شرعيي الجناح العسكري في «تحرير الشام».

عناصر إرهابية من «النصرة» تقوم بحشد قواتها ردا على «اتفاق إدلب» (عن الإنترنت – أرشيف)

وطوال الأشهر الماضية، رفضت «تحرير الشام» حل نفسها والاندماج مع بقية تنظيمات إدلب لتجنيب المحافظة أي عمل عسكري من جانب قوات الجيش العربي السوري.

وأفتى خلال «الاقتتال» الداخلي «أبو اليقظان»، بجواز قتل جنود حركة «أحرار الشام»، رمياً بالرصاص.

من جانبها أعلنت مجموعة ممن تسمى «مجالس محلية» تابعة لـ«النصرة» في ريف حماة الشمالي، تبني رفض الاتفاق.

وبحسب مواقع معارضة، اعتبر البيان الذي أصدرته «المجالس» أمس أن اتفاق سوتشي لا يرقى لطموحات أبناء ما سمته «الثورة» في المنطقة، ووجهت نداء للضامن التركي لإعادة النظر بموضوع مناطقها

وكان وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أكد الجمعة، أن إنشاء منطقة منزوعة السلاح في إدلب ليس حلاً نهائياً، وأن الهدف الأول من هذا الإجراء هو القضاء على تحدي الإرهاب، لكن الحديث يدور عن خطوة مرحلية وضرورية بالنسبة لتسوية الأزمة السورية، كونها «تمنع القصف المتواصل من منطقة خفض التوتر في إدلب لمواقع القوات السورية وقاعدة حميميم الروسية»، بعد يوم من تأكيد «القناة المركزية لقاعدة حميميم العسكرية» الروسية أن الاتفاق «لا يعتبر مختلفاً بشكل كبير عن اتفاق خفض التصعيد، فكلاهما يعطي القوات الروسية الحق في استخدام القوة العسكرية للقضاء على التنظيمات الإرهابية في المنطقة في حال لم تتمكن أنقرة من تنفيذ تعهداتها بتحقيق ذلك من خلال الحلول السياسية».

وفي أول خطوة عملية بعد الاتفاق، بحسب مواقع معارضة، ذكر موقع «هابرلر» التركي أمس، أن كتيبة من القوات الخاصة «كوماوندوز» أرسلها الجيش التركي من محافظة تونجلي التركية إلى إدلب، لتعزيز نقاط المراقبة المنتشرة، بموجب اتفاق «خفض التصعيد».

وقال الموقع: إن إرسال القوات جاء بموجب الاتفاق الذي يقضي بإرسال قوات إضافية إلى المحافظة.

واعتبرت المواقع المعارضة أن «هذا التحرك يعتبر الأول من نوعه بعد توقيع اتفاق إدلب».

وأول أمس أعلنت وزارة الدفاع التركية، عن عقد اجتماعات مع وفد روسي بين ١٩ و٢١ الجاري «جرى خلالها ترسيم حدود المنطقة التي سيتم تطهيرها من الأسلحة في إدلب خلال الاجتماع (مع الوفد الروسي)، مع مراعاة خصائص البنية الجغرافية والمناطق السكنية».

وبموازاة الانتهاء من ترسيم منطقة منزوعة السلاح أعلن وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو أنه سيجتمع في نيويورك مع نظيريه الروسي والإيراني لبحث الوضع في سورية، واتفاق إدلب.

ومن المتوقع أن يكون جاويش أوغلو ضمن الوفد المرافق للرئيس التركي رجب طيب أردوغان خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الأسبوع القادم.

من جانبه كشف وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان أن تركيا طلبت من فرنسا «دعم» الاتفاق في مجلس الأمن.

وفي لقاء صحفي نشر أمس زعم لودريان أن «التحذيرات والضغوط التي مارسناها في مواجهة خطر حصول كارثة إنسانية وأمنية (في إدلب) كانت مفيدة».

وكان مصدر دبلوماسي فرنسي أعلن الجمعة أن الاتفاق قد يتم تبنيه «بواسطة قرار في مجلس الأمن أو بيان» صادر عنه، مضيفاً إن الأمر «قيد» البحث في نيويورك.

وتعقد الأمم المتحدة الأسبوع المقبل جمعيتها العامة الثالثة والسبعين في نيويورك حيث يتوقع أن يطغى موضوع إدلب على النقاشات.

عملاؤنا الأعزاء،

ضمن سعينا الدائم لتسهيل التعاملات المصرفية وتقديم ما يمكن من منتجات وخدمات مصرفية،

وضمن توجيهات مصرف سورية المركزي الدائمة والداعمة،

نود تذكيركم بواحدة من أهم الخدمات المصرفية الجديدة وهي خدمة " التحويل بين الحسابات المصرفية عن طريق منظومة التسويات SYGS" والتي تسمح للعملاء بتحويل سريع لأي مبلغ بالليرة السورية من أي مصرف لآخر خلال اليوم نفسه بشكل مجاني ودون أي تكاليف وعمولات، مما يخفف عبء التعامل والتداول النقدي بين المصارف.

من جهة أخرى، يهمنا التأكيد على مفهوم "رصيد المكوث" الذي بدء التداول به حديثاً، والذي يتوجب الحفاظ عليه كونه يمنح السادة العملاء حق الاقتراض الشخصي - التجاري - الصناعي...؛ ولمعرفة طريقة ومعادلة احتساب رصيد المكوث الخاص بكم يمكنكم مراجعة أي فرع من فروعنا.

مؤكدين على سعينا الدائم لتسهيل كافة التعاملات المصرفية.

بنك عوده سورية

بنك عوده سورية